توقف التمويل العربى ولكن التنمية مستمرة

فى حديثه السنوى الى عائلته المصرية وعندما طرح الرئيس تنبؤاته فى المنطقة خاصة بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل أشار الى أن مصر صامدة ومصر راسخة ومصر قائدة .. ومصر جزيرة الامن والحب والسلام .. بعد تطبيع العلاقات .. بالتأكيد هاتحصل هبة عصبية وتشنجات متعودين عليها لم تعد تحرك فينا ساكنا واحمد الله ان عملوا هذا قبل ما نتورط معاهم فى مشاريع اعادة البناء الضخم اللى بدأناها لو بدأت معاهم كانوا سابونا فى نص السكة وكانوا ضربونا ضربة زى ما ارادوها تجويع وكانت ضربة تبقى قاصمة » .

واضاف الرئيس « استغنينا عن كل معونة عربية .. ميزانيتنا اتقدمت البرلمان .. مشاريعنا ماشية .. اقتحامنا لمشاكلنا ماشى .. التمويل يقطر علينا من كل مكان »

الخلاصة اذن ان مصر نجحت رغم وقف التمويل الانمائى العربى .. فى أن تستمر مسيرة التنمية الاقتصادية .. وان يستمر البناء المصرى .. والا يتوقف ساعة واحدة ..

وبالارقام فاننا نقدم الصورة الكاملة للتمويل العربى الذى توقف .. والمشروعات التى استمرت .. والمواقف التى اتخذتها صناديق التمويل العربية للوى ذراع الاقتصاد المصرى !!

نقطة البدء كانت فى مؤتمر بغداد والذى فى اعقابه بدأت صناديق التمويل العربية فى التوقف

عصام رفعت

او المماطلة عن تمويل المشروعات التى سبق لها الموافقة على تمويلها .. وذلك كما يلى :.

☐ **الصندوق السعودى :**

مشروع تطوير السكك الحديدية (١٣ر٥ مليون دولار) ، مشروع تطوير النسيج (١١ر٩ مليون دولار) ، توسيع قناة السويس (٢٠ر٦ مليون دولار) مشروع المواصلات السلكية واللاسلكية (٨ر٢ مليون دولار) .

وتمثل « الهروب » من التمويل هنا فى طلب الصندوق تغيير طريقة السحب بحيث تقوم الحكومة المصرية بسداد المبالغ أولا للموردين ثم تطالب الصندوق باستعواضها بعد السداد ..

☐ **الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى**

مشروع سماد طلخا (٣ر٦ مليون دولار) ، توسيع قناة السويس (١٤ر٨ مليون دولار) ، توسيع مصنع اسمنت طرة (٧ر٩ مليون دولار) مشروع نسيج كفر الدوار (٣٢ر٣ مليون دولار) .

وبعد قرار مجلس ادارة الصندوق لم تتم الموافقة على فتح اعتمادات جديدة يضاف الى ذلك التعهدات التى سبق التعهد بها متى انتهى أجل سريانها .

☐ **الصندوق الكويتى :**

مشروع سماد طلخا (١ر٦ مليون دولار) ، مشروع توسيع قناة السويس (١٧ر٦ مليون دولار) .

وقد استمر الصندوق فى الوفاء بهذه الالتزامات ولكن بشىء من التاخير.

☐ **صندوق ابوظبى :**

مشروع توسيع قناة السويس (١٤ر٥ مليون دولار) وقد استمر الصندوق فى تمويل عمليات السحب .

☐ **البنك الاسلامى :**

مشروع توسيع قناة السويس (٥ ملايين دولار)

.. ولنا تعليق ..

وعلى أية حال فان الموقف المصرى فى الاقتصاد لا يقل صلابة عن الموقف السياسى ، لان السلام والتنمية هما قضية واحدة .. لابديل عن السلام .. ولا بديل عن التنمية .

وثمة تعليق اساسى على « الموقف العربى » من التنمية المصرية يرتكز على الملاحظات التالية :

☐ ان الحكومة المصرية لم تترك هذه المشروعات تتوقف ولكنها قررت ونفذت على وجه السرعة تدبير جميع الاموال اللازمة لهذه المشروعات لتعويض ما أوقفت الصناديق العربية صرفه رغم التزاماتها السابقة فى هذا الشأن .

☐ ان الدراسة المتأنية والموضوعية لسياسة صناديق التمويل العربية فى اقراضها للمشروعات توضح أن جميع المشروعات المصرية التى تساهم فى تمويلها هى مشروعات متعددة التمويل .. بمعنى أن هذه المشروعات تقوم جهات اخرى دولية بتمويل احتياجاتها من النقد الاجنبى وأكثر من ذلك — وليس سرا — القول بأن الصناديق العربية ما كانت لتمول مشروعا دون ان تعرف مسبقا جهات التمويل الاخرى ..

ومن ثم فهى لم تشترك فى التمويل الا بعد قيام البنك الدولى وهيئاته الاقتصادية بالاشتراك فى تمويل هذه المشروعات اساسا الامر الذى يشهد بالثقة فى الاقتصاد المصرى وقدرته .

☐ انه ولاول مرة فان التمويل الخارجى المطلوب للخطة المصرية للعام الجديد يعتبر جاهزا وتحت تصرف الاقتصاد المصرى . وذلك قبل بداية العام .

بل ان التحرك الاقتصادى المصرى الخارجى خلال عام ١٩٧٩ قد اسفر عن حصول مصر على أكثر من مليارى دولار قروض ومعونات خارجية .

يبقى بعد ذلك ملاحظة أخيرة لا تحتاج الى تعليق مؤداها أن :

☐ **التمويل العربى الذى توقف يبلغ ١٦٠ مليون دولار — وهو يعادل ٧ر٧٪ فقط من اجمالى التمويل الخارجى الذى أتيح لمصر خلال عام ١٩٧٩ .**